الأمم المتحدة

A/C.2/52/SR.18

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

17 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: French

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقـــر، نيويـــورك،

الاثنين، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد دي روخاس . . . . . (فنزويلا)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

(أ) تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

(ب) تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ٩٧ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (A/52/92، A/52/112، A/52/139، A/52/153-S/1997/384، A/52/163، A/52/217-S/1997/507، A/52/284، A/52/318، A/52/432، A/52/447-S/1997/775، A/52/460)

(أ) **تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة** (A/52/425، A/52/413)

(ب) **تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا** (A/52/279، A/52/413، A/C.2/52/3)

١ - **السيد خان** (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض الوثيقة A/52/425 مشيرا إلى أنه يتعين قراءتها في ضوء التقارير السابقة للأمين العام وخطة التنمية وإلى أنها تندرج في السياق الذي أوجده بصورة خاصة اعتماد خطة التنمية، وتنظيم مناقشة رفيعة المستوى في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية وقرار الجمعية العامة بعقد دورة استثنائية مكرسة لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية، وبيعها، والطلب عليها، والاتجار بها وتوزيعها والأنشطة ذات الصلة، وبعقد دورة استثنائية في عام ٢٠٠٠ للقيام باستعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية.

٢ - وتابع يقول إن الحوار المقترح إجراؤه ينبغي أن يتناول المواضيع، وأن يكون رفيع المستوى وأن تشترك فيه جميع الجهات الفاعلة في إطار التنمية، بمن فيهم المجتمع المدني والمجموعات الكبيرة والمنظمات غير الحكومية والبرلمانيون والأوساط الجامعية والعلمية. وقال إن الأمين العام اقترح في تقريره عدة مواضيع جديدة. وينبغي أن يكون الموضوع الذي سيتم اختياره من مواضيع الساعة من شأنه أن يدفع عملية التعاون وأن يثير مناقشة رفيعة المستوى. وينبغي أن تكون الطرائق المعتمدة في الحوار موضع مناقشة. ونظرا إلى ضرورة تكريس سنة على الأقل للأعمال التحضيرية، فإن الحوار سيجرى في خريف عام ١٩٩٨.

٣ - **السيد رحمان** (مكتب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نيويورك): عرض الوثيقة A/52/279 وقال إن نصيب الفرد من الدخل في أقل البلدان نموا أخذ في الازدياد للسنة الثانية على التوالي بعد ركود، بل تدني، دام سنوات طويلة. إلا أن هذه النتائج الإيجابية تقابلها نقاط سلبية عديدة: فالمساعدة الإنمائية الرسمية في تدن مستمر وأقل البلدان نموا لا تزال مثقلة بالديون ومستبعدة من عمليات التبادل الدولي والاستثمارات الأجنبية، وقد قام مجلس التجارة والتنمية بدراسة بعض من هذه المسائل في إطار الدراسة السنوية السابعة للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، وقد ركز مجلس التجارة والتنمية على الإصلاحات والسياسات التي يتعين اعتمادها في ميدان الزراعة ونظر في مسالة البلدان التي تجد نفسها في دوامة من المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤدي أحيانا إلى نشوب النزاعات، وكان المجلس قد طلب من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة أن يساعد أقل البلدان نموا في إعداد برامج قطرية في ميدان التجارة. وقد تم الاضطلاع بأعمال في هذا الصدد في بلدان عدة. وقد تم بالفعل اعتماد برنامج من هذا النوع في بنغلاديش

٤ - **الرئيس**: ذكر أن الحوار بين الشمال والجنوب قد بدأ فعلا مع تنظيم المؤتمر المعني بالتعاون الاقتصادي الدولي في عام ١٩٧٦ في باريس. ومنذ ذلك الوقت، تم إهمال المسائل الهامة المتعلقة بالاقتصاد الكلي فيما عدا خلال جولة الأوروغواي، غير أن جزءا كبيرا من المجتمع الدولي يأمل في أن تعالج، على الصعيد العالمي وبمشاركة من الجميع، المسائل المتصلة بالتعاون الاقتصادي والتنمية، بما فيها المسائل المتعلقة بسياسة الاقتصاد الكلي، وينبغي بالتالي السهر على النظر في سبل تجديد الحوار على أرفع المستويات، من خلال تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية وإصلاح الأمم المتحدة.

٥ - **السيد مواكابوغي** (تنزانيا): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فأشار إلى أن اعتماد خطة التنمية التي توفر الإطار اللازم لتحقيق التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية في المستقبل، يعبر عن إرادة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إجراء حوار بناء. والأمم المتحدة هي، بحكم ما تتسم به من طابع فريد وعالمي، في وضع يخولها قيادة الجهود المبذولة في هذا الصدد. وينبغي أن تتم دراسة المواضيع، التي حددها الأمين العام، في إطار القرار ١٧٤/٥١ وألا يتم الاستعجال في إلحاقها بعمليات حكومية دولية أخرى.

٦ - وتابع يقول إن الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب برنامج العمل لم يتم الوفاء بها، مما منع أقل البلدان نموا من تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي ومن تحقيق التكييف الهيكلي اللازم وتنمية تجارتها الخارجية. وخلال التسعينات، انخفضت القيمة الفعلية لتدفقات الموارد إلى أقل البلدان نموا. أما حصة المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا من الناتج القومي الإجمالي الموحد للبلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، فقد انخفضت من ٠,٠٩ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٠٦ في المائة في عام ١٩٩٥. وقال إن مشكلة الديون الخارجية تسهم في تفاقم الصعوبات التي تصادفها تلك البلدان في تنفيذ برامج التكيف الهيكلي وتثبط من عزيمة المستثمرين في القطاع الخاص. ومما لا شك فيه أن أقل البلدان نموا تستبعد بصورة متزايدة من النظام التجاري المتعدد الأطراف ومن تدفقات الأموال الدولية.

٧ - واسترسل يقول إنه ينبغي بالتالي للمجتمع الدولي أن يضطلع بدراسة متعمقة لعملية تنفيذ برنامج العمل وأن يبذل قصارى جهده لمساعدة أقل البلدان نموا في استقبال القرن الحادي والعشرين في أفضل الظروف الاجتماعية - الاقتصادية الممكنة.

٨ - ومضى يقول إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيد دون تحفظ اقتراح مجلس التجارة والتنمية بتنظيم مؤتمر ثالث يعنى بأقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٠ وتأمل في أن تبت الجمعية العامة في هذا الاقتراح وتشرع في الأعمال التحضيرية للمؤتمر، وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤكد من جديد تمسكها بفكرة إقامة شراكة حقيقية تقوم على أساس مبدأين يقضيان بأن تكون المصالح والفوائد مشتركة وبأن تكون المسؤولية مشتركة وإن اختلفت بين بلد وآخر، وتعرب أيضا عن أملها في أن يعنى الشركاء في التنمية بالالتزامات المتعهد بها خلال المؤتمرات الدولية والعمليات الحكومية الدولية.

٩ - **السيد غراف** (لكسمبرغ): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي فأشار إلى أن استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا تنضم إليه في بيانه وأن

النرويج هي أيضا تنضم إليه. وقال إنه من المؤسف ألا تكون الجمعية العامة قد سعت في دورتها الحالية، من باب تحسين نوعية أعمالها، إلى تنظيم الحوار الرفيع المستوى بشأن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للعولمة والترابط وأثرهما على السياسات. وأعرب عن رغبة الاتحاد الأوروبي في إجراء هذا الحوار في بداية الدورة العادية الثالثة والخمسين وباستلهام روح قرار الجمعية العامة ١٧٤/٥١ ورأى أنه نظرا لما تشهده اجتماعات لجنة التنمية المستدامة من مشاركة هامة في القطاع العام وفي القطاع الخاص على حد سواء، فقد يكون من الممكن أيضا الاسترشاد بها في تحديد مواعيد إجراء هذا الحوار وطرائقه ونطاقه.

١٠ - وتابع يقول إن الاتحاد الأوروبي يركز المعونة التي يقدمها على الاحتياجات المحددة لأقل البلدان نموا ويشجع البلدان المانحة الأخرى والمؤسسات المتعددة الأطراف على القيام بذلك أيضا، وقال إن الاتحاد الأوروبي يحبذ تركيز المساعدة الإنمائية الرسمية على أقل البلدان نموا ويؤكد من جديد التزامه بأن يكرس في أقرب وقت ممكن ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للدول الأعضاء فيه للمساعدة الإنمائية الرسمية و٠,١٥ من هذا الناتج وللمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا.

١١ - ومضى يقول إن مسألة الديون الخارجية لا تزال تعيق عملية التنمية في بعض البلدان. وقد قدمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تنازلات هامة في مجال إلغاء الديون وهي تشجع الجهات المانحة الأخرى على القيام بنفس الشيء.

١٢ - واستطرد يقول إن عولمة وتحرير عمليات التبادل لها عواقب وخيمة بالنسبة لأقل البلدان نموا وكثيرا ما يكون الإعداد لها سيئا إلا أنها قد تسهمان في تحقيق نمو لم يسبق له مثيل وفي تمكين تلك البلدان في الاندماج في الاقتصاد العالمي. وقال إن الاتحاد الأوروبي يساعد أقل البلدان نموا في جهود الاندماج هذه، ولا سيما بتوفير فرص الوصول إلى أسواقه بشروط تفضيلية وبتزويدها بالمساعدة الإنمائية.

١٣ - **السيد غاريني** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن بلده مصمم على التشجيع على إجراء حوار بناء بشأن التنمية. وتحقيقا لذلك، يتعين الإفادة من معارف وكفاءة المجتمع الاقتصادي الدولي، وبخاصة مؤسسات بريتون وودز. وينبغي أن يوفر هذا الحوار متابعة للتوافق العام لآراء التي تم التوصل إليها بشأن التنمية في المؤتمرات العالمية المعقودة مؤخرا برعاية الأمم المتحدة. وكما هو مبين في خطة التنمية، تمثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة عوامل مترابطة تكمل بعضها البعض تسمح بتحقيق التنمية المستدامة وينبغي لكل دولة أن تنفذ سياسات اجتماعية واقتصادية رشيدة بغية الإفادة من عولمة الاقتصاد ومن الترابط الآخذ في الازدياد بين الدول. وقال إن بلده مستعد للعمل مع شركائه لتحسين وتجديد الحوار المتعلق بالتنمية الذي ينبغي إجراؤه بموازاة الجهود المبذولة لتنشيط أعمال الجمعية العامة.

١٤ - وتابع يقول إنه يتعين خلال الدورة الراهنة للجمعية العامة، اعتماد نهج توليفي لمعالجة المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة والتعاون الدولي والتجارة والتنمية. كما ينبغي الإفادة من ذلك لتدعيم الوظائف المعيارية للجمعية العامة وإعادة تخويل المجلس الاقتصادي والاجتماعي القيام بدوره كهيئة رئيسية مكلفة بمهمة التنسيق. ومن شأن هذه الإصلاحات أن تساعد الأمم المتحدة في بلوغ أهدافها في البلدان النامية.

١٥ - ومضى يقول إنه فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، كان الرئيس كلينتون قد أعلن في شهر حزيران/يونيه عن إنشاء برنامج جديد يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي في أفريقيا، وهو برنامج يكمل الجهود المتعددة الأطراف ويدعمها. ويعبر هذا البرنامج عن إرادة بلده مساعدة أقل البلدان نموا التي تضطلع بإصلاحات من أجل تحرير اقتصادها وتحسين أساليبها في الإدارة. وهذا البرنامج الذي يراعي احتياجات مختلف بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، يهدف إلى زيادة فرص الوصول إلى السوق وتشجيع الاستثمار ودعم التكامل الإقليمي وتقليص الديون وتعزيز المساعدة الفنية الثنائية وعمليات التبادل التجاري.

١٦ - واسترسل يقول إنه نظرا لضخامة التدفقات المالية لرؤوس الأموال الخاصة، فإن قيمة المساعدة الرسمية والموارد المقدمة سنويا بصورة مجانية إلى البلدان النامية، والتي تبلغ حوالي ٦٠ بليون دولار، تبدو زهيدة. علاوة على ذلك، فإن الموارد الوطنية تفوق إلى حد كبير الموارد الخارجية، حتى في أقل البلدان نموا. وقد دلت التجربة على أنه ينبغي للبلدان، إذا ما أرادت توسيع آفاقها في مجال التنمية والتصدي بفعالية للفقر، أن تستثمر مواردها بتأن، ويتعين عليها إيجاد إطار مؤسسي وقانوني رشيد تتم فيه تعبئة الموارد الوطنية والدولية، العامة منها والخاصة، لصالح التنمية، وقال إن بلده يقر بضرورة تعزيز الدعم المقدم لجهود أقل البلدان نموا، إذ ينبغي مساعدتها في تمويل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية اللازمة لحسن عمل أجهزة الدولة وتنمية القطاع الخاص، مما من شأنه أن يحسن في النهاية ظروف معيشة سكان تلك البلدان.

١٧ - واستطرد يقول إن بلده يشجع بشدة هيئات الأمم المتحدة على مواصلة زيادة فعالية المساعدة المقدمة والتأكد من أنها توجه إلى من يسعى من بين أقل البلدان نموا إلى تحسين أساليبه في الإدارة وإلى اعتماد سياسات اقتصادية تقوم على أساس النمو ومكافحة الفقر. وقال إن بلده سيواصل مساعدة أقل البلدان نموا في الإفادة من تدفق الاستثمارات وعمليات التبادل التجاري الدولية التي تشهد حاليا انتعاشا تاما.

١٨ - **السيد شودوري** (بنغلاديش): قال إن وضع أقل البلدان نموا تدهور على مر السنين وإن تلك البلدان تجد نفسها مستبعدة من النشاط الاقتصادي العالمي. مع أن العديد من تلك البلدان قد شرعت في إصلاحات واسعة تهدف إلى زيادة فعالية آليات السوق والحد من تدخل القطاع العام والتشجيع على تنمية القطاع الخاص وتحرير قطاع التجارة الخارجية. إلا أن جهودها لا تحظى بدعم كاف من جانب المجتمع الدولي. ويتضمن تقرير الأمين العام A/52/279 وصفا لعدد من المبادرات المتخذة من جانب هيئات الأمم المتحدة ومن تدابير الدعم الدولي إلا أنه لا يبين أبدا بوضوح ما تحقق من نتائج ملموسة.

١٩ - وتابع يقول إن التقرير نفسه يؤكد أن الفقر ما زال سائدا في أقل البلدان نموا وإن أغلبية السكان يعانون من نقص في السعرات وإن تلك البلدان تشهد زيادة في معدلات الوفيات والاعتلال. وبالتالي، ينبغي في المقام الأول أن تقوم منظومة الأمم المتحدة، في إطار العقد الدولي للقضاء على الفقر، بتوجيه جهودها نحو هذه البلدان، إذ مع أن المشاكل التي تواجهها أقل البلدان نموا والبلدان النامية هي نفسها، فإنها أكثر حدة في أقل البلدان نموا. ومن المشاكل المصادفة بصورة خاصة مشكلة انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية التي تمثل ٠,٠٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة في حين ينبغي أن تصل نسبتها إلى ٠,١٥ في المائة من هذا الناتج.

علاوة على ذلك، تظل فرص وصول أقل البلدان النامية إلى الأسواق محدودة للغاية. ومع أن أقل البلدان نموا لا تدخر جهدا لاستقبال الاستثمارات الأجنبية، فإنها لم تتلق في عام ١٩٩٦ إلا ١ في المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يعني أيضا أنه لم يضطلع إلا بالقليل من عمليات نقل التكنولوجيا. واختتم قائلا إن قيمة الديون الخارجية ارتفعت بقيمة ٢٠ بليون دولار بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥، وأن خدمة هذه الديون تستهلك أكثر من ثلث إيراداتها من النقد الأجنبي.

٢٠ - وتابع يقول إن تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٠ يعتبر مسألة هامة جدا كان مجلس التجارة والتنمية قد نظر فيها في دورته الرابعة والأربعين المعقودة مؤخرا في جنيف. ووجه الانتباه إلى عدد من القرارات التي اتخذها المجلس وقال إنه لا يزال يتعين الاتفاق على الجدول الزمني والأعمال التحضيرية للمؤتمر.

٢١ - **السيد تشولكوف** (الاتحاد الروسي): أشار إلى أنه يوجد حاليا توافق واسع للآراء بشأن ضرورة تكثيف الحوار المتعلق بالمسائل المرتبطة بالتعاون الاقتصادي الدولي القائم على أساس الشراكة والدور الهام الذي يتعين أن تقوم به الأمم المتحدة في هذا المجال. وينشأ توافق الآراء عن الإقرار بظاهر عولمة الاقتصاد والترابط المتزايد بين الدول وضرورة اعتماد نهج عالمي لمعالجة مشاكل التنمية والتعاون الدولي ومراعاة مصالح كل مجموعات البلدان. وينبغي إعطاء مفهوم الشراكة معناه الواسع إذ أن الجهات الفاعلة ليست من الدول فحسب، بل أيضا القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني بأكمله.

٢٢ - وتابع يقول إن فكرة الشراكة ترد بالفعل في القرارات التي اتخذتها مؤخرا مختلف المحافل الدولية الهامة، وكذلك في خطة التنمية المعتمدة مؤخرا. وقال إن بلده يعلق أهمية كبيرة على هذه الوثيقة التي مثل اعتمادها تعبيرا عن إرادة سياسية لدى الأطراف للتوصل إلى توافق للآراء. وقد سمحت خطة التنمية بتحديد الدور الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم به في إطار التعاون مع غيرها من الشركاء المتعددي الأطراف بغية تعزيز التنمية المستدمة؛ والمطلوب الآن هو اتخاذ تدابير محددة سواء على المستوى الوطني أو الدولي بغية كفالة تنفيذها. أما المقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره عن إصلاح الأمم المتحدة (A/51/950) بشأن تنظيم مناقشات خاصة رفيعة المستوى تدوم أسبوعا واختيار مواضيع هامة يكون بإمكان اللجان الرئيسية للجمعية العامة أن تركز أعمالها عليها، فهي تتسم بأهمية كبيرة في هذا السياق. وفيما يتعلق باختيار المواضيع التي سينظر فيها خلال المناقشات، فإن المقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره (A/52/425) جديرة بالاهتمام؛ إذ ينبغي أن يتم اختيار مواضيع تهم كل مجموعات البلدان وتحديد هذه المواضيع قبل سنة على الأقل من موعد إجراء الحوار، إذا أمكن. وقد يتوخى أيضا تحديد هذه المواضيع لتتم معالجتها على مدى خمس سنوات مثلا.

٢٣ - ومضى يقول إنه ينبغي بالتالي إعادة النظر في مسألة المناقشات الرفيعة المستوى التي ينظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار دوراته إذ أن قيام الجمعية العامة بعقد مناقشات رفيعة المستوى من شأنه أن يفقد هذه الهياكل أهميتها إلى حد كبير، ويقلص الفائدة منها. وينبغي النظر بدقة في هذه المسألة في إطار الدور

المسند إلى كل من الجمعية العامة والمجلس مع مراعاة ولاية كل منهما. كما ينبغي في هذه المرحلة زيادة فعالية الدورات السنوية للمجلس بهدف تعزيز دوره كمنسق.

٢٤ - واسترسل يقول إن بلده يدعم الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا ويخص بالذكر المساهمة المفيدة التي تقدمها في هذا الصدد الصناديق والبرامج الإنمائية للأمم المتحدة التي تساعد هذه البلدان في تعبئة الموارد لأغراض التنمية.

٢٥ - **السيد سواريز دافيلا** (المكسيك): قال إن العولمة هي حقيقة واقعة بإمكان أي بلد تجاهلها. ومع أنه يترتب على العولمة على مستوى الاقتصاد الكلي العالمي آثار إيجابية من حيث نمط النمو وحركة رؤوس الأموال وتدفقات التكنولوجيا. فإنها لا تعود بالفائدة إلا على عدد صغير من البلدان في حين تظل بلدان عديدة أخرى على هامشها، كما تدل على ذلك الدراسات الأخيرة التي أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. علاوة على ذلك، فإن هذه البلدان تشهد في الداخل اتساعا للهوة التي تفصل بين المناطق والقطاعات والمشاريع والأفراد. ومن الممكن بالطبع التساؤل عما إذا كان ذلك يعزى إلى العولمة أو إلى أسباب أخرى، إلا أنه من الواضح أن هذه الظاهرة مرفوضة من السكان الذين يعترضون على مستوى البطالة المرتفع (في أوروبا) والركود الذي تشهده القيمة الفعلية للمرتبات (في الولايات المتحدة) وازدياد حدة الفقر (في البلدان النامية).

٢٦ - وتابع يقول إنه لا يمكن الفصل بين الأمن والسلام والتنمية. وإنه سيتعذر على الأمم المتحدة تحقيق أهدافها ما لم تقم بإعادة إحياء أنشطتها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وقال إن مفهوم التنمية المستدامة قد أصبح ضعيفا إذ أن كل طرف يفسره على طريقته. فبالنسبة للبيئة مثل التي تشكل أحد جوانب التنمية المستدامة، يعتبر تغير المناخ من الشواغل الهامة للبلدان الصناعية في حين تولي البلدان النامية الأولوية المطلقة لحماية التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر. وقال إن بلده يؤكد من جديد ضرورة إحراز تقدم في تقييم عملية الوفاء بالتزامات ريو وفي تنفيذها.

٢٧ - واسترسل يقول إنه فيما يتعلق بالتجارة الدولية نلاحظ أن الدول العظمى، على حد تعبير رجل سياسي انكليزي، تكيف المبادئ مع المصالح الوطنية وليس العكس. وبناء على ذلك، توجد ميادين لا يجوز على ما يبدو مسها، مثل الزراعة واتفاقات الأنسجة المتعددة الألياف. وأعرب عن قلق بلده إزاء سياسة الحمائية التي تنتهجها البلدان الصناعية بحجة حماية البيئة وحق العمل: إذ لا يزال يوجد العديد من الحواجز التعريفية. وقال إن بلده يحبذ إجراء جولة جديدة من المفاوضات المتعددة الأطراف من أجل تيسير وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق.

٢٨ - واستطرد يقول إنه فيما يتعلق بتمويل التنمية يلاحظ وجود مشاكل هامة تتعلق بعدم الاستقرار المالي على الصعيد الإقليمي. إذ بالرغم من ضخامة تدفقات رؤوس الأموال، فإنها لا تعود بالفائدة على أحد. وينبغي دراسة سبل اعتماد اتفاق متعدد الأطراف في مجال الاستثمارات يحدد معايير عادلة تفيد منها جميع البلدان مع احترام الخصائص والمصالح الوطنية. والعولمة تعني ضمان حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال والتكنولوجيا، إلا

أنه لا يزال يوجد العديد من العقبات التي تعيق حرية تنقل الأشخاص. وينبغي القيام بدراسة موضوعية لمسألة الهجرة، ولا سيما لجوانبها الاقتصادية والاجتماعية من أجل حماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم وقال إن بلده مهتم من جديد بتنظيم مؤتمر دولي يعنى بالهجرة والتنمية.

٢٩ - وأضاف يقول إنه مما لا شك فيه أنه لا يمكن إحراز تقدم اقتصادي دون تحقيق التنمية الاجتماعية والمؤسسية، مما يعني تنمية الموارد البشرية ومكافحة الفقر وتدعيم المؤسسات من أجل تعزيز الإدارة الجيدة للشؤون العامة والديمقراطية ودولة القانون وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ينبغي إيجاد حل لمشكلة البطالة التي تعاني منها جميع البلدان بغض النظر عن مستواها من التنمية.

٣٠ - واختتم قائلا إن بلده يشدد على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وذكر بأن بلده بوصفه من البلدان النامية وعضوا في العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية سواء كانت شاملة أو قطاعية، لم يدخر جهدا لتعزيز هذا التعاون.

٣١ - **السيد وانغ كون** (الصين): قال إن العولمة السريعة تسبب مشاكل لجميع البلدان غير أنها تفتح أمامها أيضا آفات جديدة. فإن البلدان النامية استطاعت، بفضل الجهود التي بذلتها دون كلل، أن تحقق نموا اقتصاديا كبيرا بعض الشيء وساهمت في التنمية الاقتصادية العالمية. إلا أن العوامل الخارجية غير المؤاتية التي تعيق النمو الاقتصادي للبلدان النامية لا تزال موجودة، ومشكلة الفقر لا تزال مهيمنة في كل مكان، والهوة بين الشمال والجنوب تزداد اتساعا، وأقل البلدان النامية مبعدة بصورة متزايدة عن باقي العالم، والبلدان النامية التي حققت نتائج اقتصادية جيدة بعض الشيء خلال السنوات الماضية تجد نفسها مضطرة لمواجهة صعوبات جديدة. ومن المؤسف ألا يعير المجتمع الدولي الاهتمام اللازم لتلك المسائل بالرغم مما تتسم به من أهمية حيوية.

٣٢ - وتابع يقول إن العولمة تتحقق بسرعة متزايدة وأن البلدان تزداد ترابطا. وسوف يصعب على البلدان الصناعية المحافظة على ازدهارها إذا تعذر على البلدان النامية تحقيق نمو اقتصادي مطرد. فإذا كانت البلدان النامية بحاجة إلى البلدان الصناعية، فإن البلدان الصناعية هي أيضا عاجزة عن تحقيق تنميتها بمفردها إذ أنها بحاجة إلى تصريف منتجاتها وبحاجة إلى أسواق لرؤوس أموالها وإلى مصادر للتموين بالمواد الأولية. وتواجه جميع البلدان المشاكل نفسها. وبالتالي، يتعين تعزيز الحوار المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية. وهذا من شأنه أن يمكن البلدان من أن تفهم بعضها بطريقة أفضل وأن تتشاطر اهتماماتها وتتوصل إلى توافق أوسع للآراء.

٣٣ - ومضى يقول إن بلده يرى أنه ينبغي اعتماد منظور جديد عند التطرق إلى مسألة تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة. إذ أنه ينبغي أن تقوم الشراكة بين كل البلدان على أساس مبدئين يقضيان بأن تكون المصالح مشتركة وأن تكون المسؤوليات مشتركة وإن اختلفت بين بلد وآخر، وذلك من أجل تحقيق الازدهار والتنمية في كل البلدان. وينبغي احترام حق البلدان النامية في أن تختار المسار التي يناسبها وأن تترجم الالتزامات المتعهد بها إلى أعمال بصورة عملية وواقعية.

٣٤ - **السيد بيروك** (الجزائر): أيد البيان الذي أدلى به ممثل تنزانيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وذكر بأن مسألة تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة قد أرجئ النظر فيها كل سنة منذ الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

٣٥ - وقال إنه في غضون ذلك وبالرغم مما عقد من آمال على نهاية الحرب الباردة، ظلت العلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو تشوبها حالات من عدم المساواة واختلالات حادة. ومما يؤكد أهمية إجراء هذا الحوار التقلبات التي تتسم بها التجارة الدولية وتسوية مشكلة الديون والتساؤلات التي تثيرها مسألة التدفقات المالية وانخفاض أسعار المواد الأولية والتدابير الحمائية التي تكون أحيانا مستترة والتي تمنع منتجات بلدان الجنوب من دخول أسواق البلدان الصناعية، بالفعل، فإنه لن يكون من الممكن معالجة جميع هذه المشاكل الاقتصادية فعلا إلا في إطار يتيح التعاون الصادق والحوار البناء بين البلدان الصناعية وبلدان الجنوب على أساس الترابط والمصلحة المشتركة وتقاسم المسؤولية.

٣٦ - وتابع يقول إن العالم لم يشهد بالفعل في أي وقت مضى مناخا دوليا مناسبا للحوار إلى هذه الدرجة فإن تقارب النماذج الاقتصادية التي باتت تقوم على أساس اقتصاد السوق وزوال الانشقاقات الإيديولوجية التي كانت بارزة في العلاقات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وعولمة الاقتصاد المتزايدة والإقرار بأن الحق في التنمية هو من الحقوق الأساسية وإرهاف الوعي بالمسائل البيئية تساعد جميعها في إقامة شراكة لأغراض التنمية. وقد يمثل الحوار في الوقت نفسه بداية اتصال أفضل بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب ونقطة انطلاق فريدة لوضع تحديد واضح للمسؤوليات والالتزامات المشتركة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان التي لم تبلغ بعد هذا المستوى من التنمية وحافزا على إيجاد شكل جديد من التشاور على مستوى الأمم المتحدة من شأنه أن يمثل بداية عهد جديد يسوده الفهم المتبادل الذي يعود بالفائدة على الجميع.

٣٧ - ومضى يقول إنه ينبغي أن يمثل تجديد الحوار فرصة تتيح للأمم المتحدة إجراء تحليل لآثار العولمة في البلدان النامية، وبخاصة تحديد الأهداف بالنسبة للقرن المقبل بحيث تكون مواضيع تكفل تعبئة المجتمع الدولي، والتفكير فيما يشوب النظام الاقتصادي الحالي من بطء وخلل، واستنتاج سبل إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة منظمة في وقت تبين فيه أن سياسات التنظيم على المستوى الوطني لا تكفي وأن أي محاولة لإيجاد حلول قابلة للاستمرار يجب أن تتم من خلال التشاور على المستوى الدولي.

٣٨ - وأردف يقول إن قرار الجمعية العامة ١٢٢/٥٠ يربط بطريقة ملموسة بين مسألة الحوار الرفيع المستوى وأعمال فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص لخطة التنمية. وقد أتاحت خطة التنمية فعلا الفرصة لإجراء مناقشة واسعة بشأن مواطن القوة والنقص في النظام الاقتصادي الدولي وهي توفر أساسا متينا لإجراء مناقشة رفيعة المستوى في إطار الجمعية العامة. أما بالنسبة للمواضيع التي سينصب عليها الحوار، فإن الموضوع الذي تقرر بالفعل اختياره، وهو التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للعولمة والترابط وأثرها على السياسات، يظل من أبرز مواضيع الساعة. وقال إنه فيما يتعلق بالطرائق التي يتعين اتباعها، أن وفده يؤيد التوصيات التي تقدم بها الأمين العام في تقريره (A/52/425) واقترح أن يتخذ الحوار شكل دورة استثنائية رسمية

تعقدها الجمعية العامة في بداية دورة عام ١٩٩٨ عقب سلسلة المناقشات التي تجري على مستوى المنظومة وبالتعاون مع الهيئات الأخرى ذات الصلة.

٣٩ - **السيد كابا كتولان** (الفلبين): أيد البيان الذي أدلى به ممثل تنزانيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وقال إن الجمعية العامة لم تتمكن من أن تترجم إلى واقع الرغبة التي أعربت عنها في قرارها ١٧٤/٥١، أي رغبتها في أن تجري خلال دورتها الثانية والخمسين ولمدة يومين حوارا رفيع المستوى بشأن التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للعولمة والترابط وأثرهما على السياسات. ويعزى فشلها هذا إلى بطء المفاوضات المتعلقة بخطة التنمية.

٤٠ - وتابع يقول إن خطة التنمية أصبحت أمرا واقعا، وبالتالي لا يوجد بعد الآن أي مانع لإجراء الحوار الرفيع المستوى خلال الدورة الثالثة والخمسين بهدف متابعة وتقييم عملية تنفيذ الخطة وإعطاء زخم جديد لعملية تنفيذ خطط العمل ذات البعد الدولي، مثل برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا.

٤١ - ومضى يقول إن ما سره في هذا الصدد عند قراءة تقرير الأمين العام (A/52/279) هو أن التقديرات الأولية تبين معدلات نمو إيجابية في عام ١٩٩٦ بالنسبة لجميع أقل البلدان نموا تقريبا وأن بعض البلدان الأفريقية من أقل البلدان نموا بلغت أو تجاوزت الهدف المحدد البالغ ٦ في المائة في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

٤٢ - وأضاف يقول إنه ينبغي بالطبع الترحيب بالمبادرات ذات الطابع الدولي مثل برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا أو برنامج العمل الجديد المذكور أعلاه أو المبادرة الخاصة لأفريقيا التي ساهمت إلى حد كبير في الانتعاش الأخير لاقتصادات أقل البلدان نموا، والإشادة بالأعمال المضطلع بها لصالح أقل البلدان نموا من جانب مختلف هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وبخاصة اللجان الإقليمية. إلا أن الجدير بالإشارة هي الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا لتحقيق الانضباط وإعادة تشكيل الهيكل والتكيف، والتي ساهمت إلى حد كبير في النجاح الذي حققته مؤخرا.

٤٣ - وتحدث عن المساعدة الدولية، فقال إن تدفقات الموارد وحجم المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نموا تشهد تراجعا واضحا. علاوة على ذلك، فإن أقل البلدان نموا ترزح تحت عبء متأخرات ضخمة وأن التدابير المعمول بها لتحقيق عبء الديون غير كافية على الإطلاق: فينبغي تنقيح أحكام نابولي التي تتيح تخفيضا بنسبة ٦٧ في المائة من القيمة الحالية للديون الواجبة السداد والإسراع في تنفيذ المبادرة التي تهدف إلى مساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتشهد أقل البلدان نموا تراجعا في صادراتها وارداتها، مما يزيد من تدهور تجارتها الخارجية.

٤٤ - واختتم يقول إن العولمة وتحرير التجارة لا يوفران أبدا لأقل البلدان نموا الإمكانيات التي كانت متوقعة منها. وينبغي لمنظمة التجارة العالمية أن تتخذ على وجه السرعة تدابير خاصة لصالح تلك البلدان من أجل تنفيذ

خطة العمل التي اعتمدها مؤتمرها الوزاري في سنغافورة. وفيما تستعد الجمعية العامة إلى إعادة النظر في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا حتى عام ٢٠٠٠، ينبغي التركيز على الرصد الدقيق لطرائق تطبيقه.

٤٥ - **السيد ويلموت** (غانا): أشار إلى أنه من بين الجهود المبذولة حاليا لتجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية، الجدير بالإشارة النجاح الذي حققته مؤخرا الأعمال المتعلقة بخطة التنمية والذي دل على وجود توافق للآراء حول عدد من المسائل، ومنها ضرورة أن توزع منافع النمو والتنمية اللذين سيتم تحقيقهما مستقبلا توزيعا عادلا على جميع البلدان وأن تهيىء بيئة دولية مناسبة للجميع. والجدير بالإشارة أيضا المناقشة الرفيعة المستوى التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التيارات المالية، بما فيها تدفق الاستثمارات والتجارة، التي بينت مدى أهمية تعزيز التعاون الدولي لغرض مضاعفة الفوائد المرتبطة بالعولمة والتخفيف مما يترتب عليها من مخاطر.

٤٦ - وتابع يقول إنه ينبغي الترحيب بهذه التطورات التي تعكس التخلي التدريجي عن المواجهات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب التي كانت تتسم بها فترة الحرب الباردة وبداية حوار بناء يقوم على الشراكة والاحترام المتزايد لضرورات الترابط وتقاسم المسؤولية والمصلحة المتبادلة.

٤٧ - ومضى يقول إنه فيما يتعلق بمواضيع الحوار، إن وفده يؤيد اقتراح الأمين العام بأن توفر خطة التنمية إطارا عاما تستخلص منه مواضيع الحوار وبأن يتم اختيار المواضيع التي من شأنها استرعاء انتباه المسؤولين الرفيعي المستوى واهتمام الجهات الفاعلة الأخرى في عملية التنمية وإثارة مناقشات مفيدة ومثمرة تسهم في تعزيز التعاون الدولي. وفي هذا الصدد، قال إن وفده يؤيد بصورة أخص المواضيع المذكورة في الفقرة ١٠ من تقرير الأمين العام (A/52/425).

٤٨ - واسترسل يقول إنه فيما يتعلق بطرائق الحوار يوافق بلده على أن تحدد المواضيع المختارة بصورة واضحة وأن يراعي ما بينها من ترابط وأن تشارك في الحوار مختلف الجهات الفاعلة وأن تتضمن المواضيع المختارة منظورا تراعى فيه الفوارق بين الجنسين.

٤٩ - واستطرد يقول إنه فيما يتعلق بالمحافل التي يتعين تعبئتها، أن الأمر سيتوقف على مدى تعقيد المسائل التي ينظر فيها مدى تطورها وتاريخها ونطاقها دون أن يغيب عن الأذهان مبدأ تفويض السلطات. وذكر بأن الأمين العام يوصي بأن تختار الجمعية العامة مسبقا موضوعا وأن تخصص له بعد سنتين حوارا رفيع المستوى. وقال إن وفده يقر بفائدة هذه الاقتراحات ويشدد على أنه يتعين أن تعقد على فترات مؤتمرات عالمية هامة مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أو مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية، إذ أن هذه المؤتمرات تسهم في تعبئة المسؤولين السياسيين الرفيعي المستوى والجهات الفاعلة الرئيسية في عملية التنمية وتيسر حوارا حفازا ومثمرا لا يمكن أن يضاهيه أي حوار رفيع المستوى يجري في إطار الجمعية العامة أو لجانها. وبالتالي يتعين مواصلة التزود بالوسائل اللازمة لتنظيم مثل هذه المناسبات ويتعين تخصيص أولى هذه المناسبات لموضوع "تمويل التنمية".

٥٠ - وأضاف يقول إن تعزيز التعاون الاقتصادي لأغراض التنمية يتطلب بصورة خاصة أن يترجم إلى أفعال توافق الآراء الناشئ عن الحوار. وبالتالي، فإن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا لا يمكن أن ينجح إلا بدعم من المجتمع الدولي. وكما يبين تقرير الأمين العام (A/52/279)، أن أقل البلدان نموا اضطلعت بحركة إصلاح وتكييف هيكلي واسعة النطاق كما تم اتخاذ مختلف التدابير الوطنية والإقليمية مثل قرار ماراكش الوزاري باتخاذ تدابير لصالح أقل البلدان نموا، إلا أنه يتعين أيضا إيجاد بيئة مؤاتية تسمح بحل مشاكل أكثر البلدان فقرا في مجال تمويل التنمية والديون ونقل التكنولوجيا والتجارة، وما إلى ذلك.

٥١ - **السيد فوماهاكزي** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن المناخ الاقتصادي العالمي تغير إلى حد كبير خلال السنوات الأخيرة. فقد اضطرت البلدان إلى التكيف مع سوق عالمي يشهد تحولا مستمرا. وعلاوة على ذلك، فإن التجارة والاستثمارات الدولية تعززت إلى حد كبير، مما سمح للاقتصاد العالمي بتسجيل معدل نمو واعد بنسبة ٣ في المائة. إلا أنه في المقابل انخفض نصيب أقل البلدان نموا من التجارة العالمية وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يفوق المساعدة الإنمائية الرسمية في تدفقات الموارد إلى أقل البلدان نموا. علاوة على ذلك، فإن الاستثمارات موجهة إلى عدد صغير جدا من البلدان النامية وبالتالي لا يمكنها أن تحل مكان المساعدة الإنمائية الرسمية التي يظل دورها حيويا بالنسبة لأكثر البلدان فقرا.

٥٢ - وتابع يقول إنه ثمة مدعاة أخرى للقلق وهي أن الالتزامات المتعهد بها في عام ١٩٩٠ خلال مؤتمر باريس من أجل وقف التدهور الاجتماعي - الاقتصادي لأقل البلدان نموا بقيت حبرا على ورق. وبالتالي، تظل الأمم المتحدة المحفل الدولي الوحيد القادر على تعزيز التعاون الدولي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة لأقل البلدان نموا من خلال اتخاذ تدابير لتخفيف عبء الديون وتيسير نقل التكنولوجيا وفتح الأسواق. كما ينبغي تدعيم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نظرا للدور الذي يمكنه القيام به في هذا المجال.

٥٣ - وأردف يقول إن بلده مصمم، في هذا العصر الذي يشهد تحرير التجارة والعولمة، على مواصلة سياسته الإنمائية القائمة على اقتصاد السوق، وانتعاش العلاقات الخارجية، والإندماج في الاقتصاد الإقليمي والعالمي من خلال التعاون مع مختلف المجموعات الإقليمية، ومنها رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٥٤ - وتابع يقول إنه ثمة مبادرة أخرى وهي مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة جدا الذي بدأ حركة عالمية مهمتها مساعدة ١٠٠ مليون أسرة من الأسر الأكثر فقرا في العالم، وبخاصة الأسر التي يكون على رأسها امرأة، عن طريق منحها ائتمانات لإقامة مشاريع خاصة وغيرها من الخدمات المالية بحلول عام ٢٠٠٥. وتحقيقا لهذا الهدف، ينبغي إنشاء مؤسسات لتمويل المشاريع الصغيرة جدا لصالح الفقرا، كما هي الحال في لاوس، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

٥٥ - واختتم قائلا إنه فيما يتعلق بالاستعراض النهائي لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا التي ستشرع فيه الجمعية العامة بمساعدة من مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ينبغي الاضطلاع

بعناية فائقة بالأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لصالح أقل البلدان نموا الذي سيتيح الوقوف على مجمل المشاكل التي يتعين على هذه البلدان إيجاد حل لها.

٥٦ - **السيد تراوري** (مالي): أيد البيان الذي أدلى به ممثل تنزانيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن الهدف من برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا تمثل في الحيلولة دون حدوث تدهور جديد في الوضع الاجتماعي - الاقتصادي لأقل البلدان نموا وتنشيط نموها ودفع عجلته تحقيقا للتنمية المستدامة. وأضاف يقول إن بلده، على غرار معظم البلدان الأفريقية، يصادف العديد من المشاكل الإنمائية، سواء كانت تتصل بالهياكل أو بالظروف، واعتمد بالتالي العديد من تدابير التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما برنامج عمل يحظى بدعم جيد من الاتفاقات المبرمة مع مؤسسات بريتون وودز وبتناول السياسات الاقتصادية والمالية التي يتعين انتهاجها خلال التسعينات، أي زيادة إيرادات المالية العامة واتباع سياسة ائتمان حذرة وإعادة تنشيط القطاع المصرفي ومواصلة انسحاب الدولة من المشاريع العامة، وتوجيه الاستثمارات العامة نحو القطاعات الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية ودعم القطاعات القادرة على الإنتاج بصورة مباشرة واتخاذ تدابير لحماية الطبقات الاجتماعية المحرومة من الآثار السلبية لتخفيض قيمة العملة وإعادة تشكيل هياكل مصانع تجهيز القطن والأرز والحبوب الأخرى والقطاع الزراعي عموما بما في ذلك تربية الأسماك. وقال إن بلده يحاول رفع نسبة نموه السنوي إلى ٥ في المائة تقريبا، مما من شأنه أن يتيح زيادة دخل الفرد بنسبة ١,٥ في المائة والحد من حجم العجز الخارجي دون الأخذ في الحسبان تحويلات الأموال العامة.

٥٧ - وتابع يقول إن تنيذ كل هذه الأنشطة يستدعي كفاءات وموارد جمة إلا أن الإمكانيات الاقتصادية للبلدان النامية، وبخاصة البلدان الأفريقية، لا تسمح لها بإيجاد الحلول المناسبة لمشاكلها الإنمائية. وقال إن حكومته قامت مع شركائها في التنمية، بتحديد مجموعة من برامج الإصلاح التي تهدف إلى إعادة تحقيق التوازنات الرئيسية على صعيد الاقتصاد الكلي وعلى الصعيد المالي. وقد قامت بتنفيذ عدة خطط عمل تعكس رغبتها في تعزيز الاتساق في أعمالها.

٥٨ - ومضى يقول إنه نظرا للضغوط الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، في محاولتها لتحقيق أولوياتها الإنمائية الوطنية، فإن التعاون الدولي يظل أمرا لا بد منه لتنفيذ التوصيات المعتمدة في الجمعية العامة. وطلب إلى المجتمع الدولي أن يوفر إلى أقل البلدان نموا على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف قدرا مناسبا ووافرا من الدعم والمساعدة. وبالتالي ينبغي تحقيقا لذلك تدعيم القدرات المالية والتقنية لهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المتخصصة التي تشارك على جميع المستويات في تنفيذ برنامج العمل. وبغية بدء الحوار بشأن التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، أن حكومته تنظم سلسلة من المائدات المستديرة مع الشركاء الإنمائيين في القطاعات الاقتصادية الرئيسية. بالفعل، فإن الهدف الأول للسياسة الاقتصادية هو تحقيق رفاه السكان ولا بد من العمل معا في إطار شراكة عالمية لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة في مجال التنمية المستدامة.

٥٩ - **السيد رحمة الله** (السودان): أيد البيان الذي أدلى به ممثل تنزانيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين والبيان الذي أدلى به ممثل بنغلاديش بشأن الحالة في أقل البلدان نموا. فهذه البلدان تقوم بإصلاحات هامة في مجال

التكيف الهيكلي وتبذل قدرا كبيرا من الجهود. وقال إنه لا يسعه إلا تأييد الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام بشأن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا (انظر A/52/279) ومفاده أن عددا من أقل البلدان نموا حقق مؤخرا نتائج اقتصادية مشجعة إلا أن الانتعاش لا يزال هشا ولا يزال يتعين على هذه البلدان الاضطلاع بمهام معقدة جدا في مجال تحرير التجارة والعولمة. وينبغي بالتالي مساعدتها لكي تضطلع بهذه المهام، كما أنه من الضروري جدا في هذه الظروف تحديد معايير جديدة للبلدان المثقلة بالديون بغية التخفيف من عبء ديونها من خلال تيسير تدفقات رؤوس الأموال، كما ينبغي، بصورة أعم، زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

٦٠ - وتابع يقول إن بلده اعتمد استراتيجية معقدة لتحرير اقتصاده؛ وهو يلتزم بمبادئ اقتصاد السوق كما أنه حريص قبل كل شيء على تحرير الطاقات الوطنية من خلال مواصلة تحرير الهياكل الاقتصادية وإزالة التوتر الناشئ عن الاختلالات وزيادة الإنتاج وتوسيع الأساس الضرائبي. وقال إن حكومته تزمع مواصلة خصخصة الاقتصاد وفقا للمعايير الاقتصادية والاجتماعية عن طريق إلغاء احتكارات الدولة.

٦١ - ومضى يقول إن الإصلاح الاقتصادي تم دون أي مساعدة خارجية. وقال إن بلده يأمل في إعادة استتباب السلام داخل البلد؛ ففي نيسان/أبريل ١٩٩٧، اتفقت سبع فصائل على شروط عودة السلام المدني؛ إذ لا يمكن بالفعل الفصل بين السلام والتنمية.

٦٢ - واسترسل يقول إن أقل البلدان نموا في أفريقيا التي تعاني من آثار العولمة تواصل بذل الجهود لإصلاح اقتصاداتها إلا أنه ينبغي مساعدة هذه البلدان في تخفيف عبء ديونها.

٦٣ - **السيد حاجايانـدي** (بوروندي): أيد البيان الذي تم الإدلاء به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا والبيان الذي أدلى به ممثل بنغلاديش، المنسق لمجموعة أقل البلدان نموا. وقال إن أقل البلدان نموا، ومن بينها بلده، في معظمها بلدان تملك الإمكانيات اللازمة لأن تكون بلدانا غنية وهي تفضي بالموارد البشرية والطبيعية التي يتعين تنميتها. وينبغي تعزيز قدرات أقل البلدان نموا من أجل مساعدتها في بلوغ هذا الهدف. وهذا عمل يتطلب الكثير من الوقت والجهد ويستلزم وجود تضامن لا يتزعزع. أما أقل البلدان نموا، فيتعين عليها بذل الجهود اللازمة لمواجهة الضغوط الكبيرة التي تعيقها في سعيها إلى تحقيق التنمية. إذ وفقا لنتائج مؤتمر قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية، يبدو أنه سيتعذر على هذه البلدان بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية ما لم يتم التوصل إلى حلول مرضية في مجال التنمية الاجتماعية، ولا سيما من خلال تدعيم قدرات سكانها على تحمل مسؤولياتهم.

٦٤ - وتابع يقول إنه من الواضح أن تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لأقل البلدان نموا تعيقه عقبات هامة تظهر في إطار التعاون الدولي. وهذا ما ركز عليه العديد من الوفود. وذلك يتعلق أولا بانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية بالرغم مما تتسم به من أهمية حيوية بالنسبة لأقل البلدان نموا. وناشد جميع الشركاء في التنمية إعادة تنشيط التضامن على الصعيدين العام والخاص لصالح أقل البلدان نموا.

٦٥ - ومضى يقول إن المشكلة المتمثلة في خدمة الديون الخارجية مشكلة حادة جدا. وشجع نادي باريس على مواصلة تحليل كل حالة على حدة وعلى التوصل إلى حلول شافية. كما رحب بالمبادرة الصادرة عن مؤسسات بريتون وودز لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي أصبحت نافذة في نيسان/أبريل.

٦٦ - وهنّأ أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أنشطة التنسيق التي اضطلعت بها بفعالية، كما هنّأ جميع هيئات الأمم المتحدة التي تشارك في تنفيذ برنامج العمل.

٦٧ - **السيد أواتارا** (كوت ديفوار): أيد الآراء التي أعرب عنها ممثل تنزانيا باسم مجموعة الـ ٧٧ وقال إن النظر في المسائل المتعلقة بسياسة الاقتصاد الكلي قد سمح باستعراض ظاهرة عولمة الاقتصاد من جميع جوانبها، ولا سيما التحديات والمخاطر الناشئة عنها. وفي إطار تجديد الحوار، يتعين التركيز على عنصرين كفيلين بالتخفيف من الآثار التي تترتب على ما بين البلدان الصناعية والبلدان النامية من منافسة اقتصادية مطلقة العنان.

٦٨ - وذكر في المقام الأول أهمية التضامن. إذ في إطار العولمة التي تعني تكامل الأسواق والسلع والخدمات ورؤوس الأموال، تجد جميع البلدان نفسها في الوضع نفسه وإن كانت المخاطر تختلف باختلاف المستوى الإنمائي لكل منها. وبالتالي، يتعين الآن أكثر من أي وقت مضى أن يعمل المجتمع الدولي على تعزيز الحوار بين الدول بإيجاد تضامن بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، إذ أن هذا التضامن يسمح بتضمين قواعد التعاون الدولي الصارمة عنصرا أكثر إنسانية ومفاهيم التنمية المشتركة وتقاسم المنافع، ويخفف من الطابع المفرط أو الحصري الذي تتسم به عملية السعي إلى تحقيق المصالح بصورة أنانية. بناء على ذلك، فإن التضامن هو شرط لا بد منه لإيجاد حل دائم لجميع الأزمات السياسية والاقتصادية والبيئية التي تهدد السلام والاستقرار الدوليين وتحد من فرص تحقيق تنمية حقيقية ودائمة يفيد منها الجميع.

٦٩ - وأضاف يقول إن العنصر الثاني الكفيل بتحقيق الاستقرار في مجال التعاون الدولي هو البعد الاجتماعي: إذ سواء تعلّق الأمر بالنمط الواجب احترامه في عملية التحول إلى الديمقراطية في البلدان النامية أو بتقديم المساعدة المالية، ولا سيما من أجل معالجة مشكلة الديون، فإن هذا البُعد هو عنصر لا بد منه ويؤمل أن يؤخذ في الحسبان عند القيام بتحليل وتقييم عمل الحكومات. ورحب في هذا الصدد بالإعلان الصادر عن رئيس البنك الدولي في هونغ كونغ الذي يدل على ما يبدو على أن مؤسسات بريتون وودز تريد إدراج البُعد الاجتماعي في برامج التعاون التي تضطلع بها لصالح البلدان النامية.

٧٠ - **السيد تيندريبيوغو** (بوركينا فاصو): أيد البيان الذي أدلى به ممثل تنزانيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن الجمعية العامة أكدت من جديد في قرارها ١٠٣/٥٠ صحة برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، إذ اعتبرته أساسا للتعاون الذي يهدف إلى تنمية أقل البلدان نموا. وقد وجهت الجمعية العامة في هذا السياق نداء إلى أقل البلدان نموا دعتها فيه إلى تهيئة بيئة تتسم بالاستقرار وتكون حفازة ومؤاتية للاستثمار ولتدعيم القدرات من خلال تنمية الموارد البشرية، كما وجهت نداء آخر إلى الشركاء الإنمائيين لتلك البلدان تحثهم به على الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في إطار برنامج العمل ونتائج استعراض منتصف الفترة الذي تم إجراؤه في عام ١٩٩٥.

٧١ - وتابع يقول إنه لا بد من الإقرار مع ذلك بأن النتيجة ليست إيجابية على الإطلاق رغم بعض علامات الانفراج التي تظهر هنا وهناك. وقال إن تقرير الأمين العام (A/52/279) يحدد بوضوح مسؤولية كل طرف. إلا أنه يلاحظ أن البلدان المتقدمة النمو عموما لم تحترم التزاماتها المالية والأهداف المحددة في برنامج العمل بالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية؛ وبالتالي، ثمة انخفاض في القيمة الفعلية لتدفقات الموارد إلى أقل البلدان نموا بالرغم من الزيادة التي تشهدها التدفقات إلى مجمل البلدان النامية. وينبغي اغتنام هذه الفرصة للإشادة بالجهود التي يبذلها بعض من الشركاء الذين يسعون إلى الوفاء بوعدهم.

٧٢ - وواصل يقول إنه فيما يتعلق بالديون، كان هناك عدد من المبادرات إلا أنه يُخشى من أن يعجز العديد من أقل البلدان نموا، عن الإفادة من المبادرة الأخيرة، وهي مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقال إنه مع أن بلده حصل، من جهته، على الموافقة التي تقضي بتخفيف عبء ديونه بما يوازي ١١٥ مليون دولار، فإنه يعرف الثمن الذي سيتعين عليه دفعه إذ أن تخفيف الديون لن يتم إلا في عام ٢٠٠٠ بعد سلسلة من الإصلاحات التي تتصل بالضرائب والخصخصة وإزالة القيود عن القطاع الزراعي وبالحواجز الجمركية.

٧٣ - ومضى يقول إن المبادرات كثرت بصورة خاصة في ميدان التجارة، أو على الأقل بالنسبة لتنظيمه. إلا أن هذه المبادرات تفقد الكثير من معناها عند الاحتكاك بالواقع وبالسلوك، ومن الواضح أن الأعراف الدولية لا تناسب أبدا أقل البلدان نموا، وبخاصة البلدان الأفريقية، مما يزيد من تهميش تلك البلدان. وذلك مع أنها تسعى إلى إيجاد حلول تناسب مشاكلها وتتحمل مسؤولياتها بموجب برنامج العمل. وإنما لعله قد يتعين عليها إبداء استعداد أكبر للإبداع واستقصاء سبل جديدة. ومن هذا المنظور، فإن إمكانيات تبادل الخبرات فيما بين أقل البلدان نموا إقامة تعاون فيما بين بلدان الجنوب عموما، لم يتم استنزافها بعد.

٧٤ - وأردف يقول إنه يسر أقل البلدان نموا أن تكون قادرة على الاعتماد على الأمم المتحدة والمؤسسات المتخصصة التي ما برحت تبرهن عن التزامها بالإسهام في النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة لأكثر البلدان فقرا ورغبتها في القيام بذلك. وينبغي الإشادة بصورة خاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. فقد أنشأ المؤتمر الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نموا الذي شرع في العمل في بداية هذه السنة. وأعرب عن حرص بلده على الإعراب للصندوق عن امتنانه إذ أن هذا الجهاز سوف يعزز لا محالة قدرة المؤتمر على التدخل ويزيد من فعاليته.

٧٥ - وأعرب عن أمله في أن تسمح هذه الدورة للجمعية العامة ببدء العملية التي ستفضي إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا الذي سيمثل نقطة الانطلاق بالنسبة لحل المجموعة التي تشكلها أقل البلدان نموا بصفتها هذه، وهو هدف تسعى جميع البلدان إلى تحقيقه.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.